

تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية

د. نجاة محمد مرعى يونس

أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الأعمال - جامعة جدة

المقدمة:

يحظى الدخل بأهمية كبرى في العمل المحاسبي سواء من الناحيتين النظرية والتطبيقية، الأمر الذي أدى إلى تخصيص قائمة باسمه أطلق عليها "قائمة الدخل"، تلتزم الشركة بإعدادها في نهاية السنة المالية، والاعتماد عليه في تقييم أداء الشركة المالي وكذلك الاعتماد عليه في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبالرغم من أن القوائم والتقارير المالية تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، إلا أن هذا لا يمنع إدارات الشركات من السعي لإظهار البيانات المالية وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح، فإدارة الأرباح هي وسيلة تقوم من خلالها إدارة الشركة بالتلاعب بأرباحها بحيث تصبح الأرباح المنشورة في القوائم المالية تخدم أهداف الإدارة مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، وبذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية.

لذا تطلب الأمر ضرورة زيادة الإفصاح بهدف مساعدة المستثمرين في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، والحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق أهداف الإدارة بصفة خاصة، ولكنها قد تهدر أهداف المساهمين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة،

ولقد طالب المعيار المحاسبي المصري المعدل رقم (١) بعنوان "عرض القوائم المالية" الصادر في يوليو ٢٠١٥ الخاص بالإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في قائمة مستقلة عن قائمة الدخل تعرف بقائمة الدخل الشامل، وأكدت العديد من الدراسات علي أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل (May, et al., 2017; Igor and Allan, 2011; Giovanni, et al., 2011)، حيث تساعد المعلومات الواردة بقائمة الدخل الشامل المستثمرين، ومستخدمي القوائم المالية فيما يلي: التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، تقييم أفضل وشامل للأداء المالي الماضي والحالي للمنشأة، التنبؤ بالأداء المستقبلي، توفير مقياس ملائم لأغراض التقييم، بالإضافة إلي الحد من تحكم الإدارة في تحديد الربح عن طريق إهمال أثر بعض العمليات وتحويلها إلي قائمة الأرباح المحتجزة مباشرة وعدم إظهار أثارها علي قائمة الدخل، وعلي الرغم من أن إفصاح الشركات يميل إلي محاولة لإدارة صافي الدخل، إلا أنه من الأكثر صعوبة إدارة الدخل الشامل من إدارة صافي الدخل، وينعكس ذلك بدوره علي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية نظراً لاستبعاد تحيز الإدارة.

**The Impact of Disclosure of Other Comprehensive Income
on Earnings Management: An Applied Study on the
Banking Sector in the Egyptian Stock Exchange**

Dr. Nagat Mohamed Marie Younis
Assistant Professor of Accounting
Faculty of Business, University of Jeddah

Abstract:

The aim of the research is to examine the impact of disclosure of other comprehensive income on earnings management in the Egyptian Stock Exchange. To achieve this objective, reference was made to previous studies and related research, with an applied study of a sample of (13) banks listed in the Egyptian Stock Exchange during the time series (2010-2015). The data were analyzed through SPSS 17.0 using Regression Analysis method to test the relationship between the dependent variable and the independent variables suggested by the researcher. The study concluded the importance of disclosure of other comprehensive income in the financial statements because it improves the level of disclosure in the accounting information, which in turn improves profits quality and limits earnings management practices. There is also a strong correlation between the other comprehensive income, the company size, Cash flows from operating activities and earnings management. The study recommends that banking management should be aware of the risks of earnings management and its negative impact on long-term banking performance and the development of disclosure laws and standards for reducing earnings management practices as well as conducting further scientific research in this area.

Keywords: Disclosure, Other Comprehensive Income, Earnings Management, Rationalization of Investor' Decisions, Banking Sector, Egyptian Stock Exchange, Applied Study.

مشكلة البحث:

إن ممارسة إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والإقتصادية للمنشأة حيث أن تحقيق أهداف الإدارة في الأجل القصير سيكون على حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة ظهرت مشكلة الدراسة، والتي تتمثل في عدم وضوح العوامل المؤثرة علي عملية إدارة الأرباح في البنوك المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتسعى الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو أثر الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح؟
- ما هو أثر حجم الشركة على إدارة الأرباح؟
- ما هو أثر نسبة المديونية على إدارة الأرباح؟
- ما هو أثر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على إدارة الأرباح؟

أهمية البحث:

- يكتسب هذا البحث أهميته من الاعتبارات التالية:
- قلة الدراسات العربية المتعلقة بالإفصاح عن الدخل الشامل بصفة عامة، والتي تبحث بصفة خاصة في العلاقة بين إدارة الأرباح والدخل الشامل الآخر.

- وضوح أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي، والتي تعمل علي انخفاض فرص ممارسة إدارة الأرباح أو الحد منها، مما ينعكس بدوره في ترشيد قرارات المستثمرين.

أهداف البحث:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الإطار النظري للدخل الشامل الآخر.
- التعريف بعملية إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومبرراتها ووسائل الكشف عنها، وطرق وأساليب ممارستها.
- معرفة المخاطر الناجمة عن عمليات إدارة الأرباح.
- دراسة واختبار العوامل المؤثرة علي عملية إدارة الأرباح من خلال دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وبنود الدخل الشامل الآخر وبعض المتغيرات الأخرى مثل حجم الشركة، نسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة.

فروض البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة الحالية علي إختبار الفرض الرئيسي التالي:
"لا يوجد تأثير جوهري لبنود الدخل الشامل الآخر، (حجم الشركة، ونسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) على إدارة الأرباح".

حدود البحث:

تقتصر الدراسة الحالية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية، والتي جرى علي أسهمها تداول نشط خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥م.

أسلوب البحث:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي عند تناول الدراسات السابقة والإطار النظري لإدارة الأرباح من حيث التعريف والمبررات، وطرق الكشف عنها، وطرق وأساليب ممارسة إدارة الأرباح، وكذلك المخاطر المترتبة عليها. كما اعتمدت الدراسة التطبيقية علي تجميع البيانات من القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنوك المسجلة في البورصة المصرية، وتشغيلها على الحاسب الآلي من خلال برنامج (SPSS17.0)، ويتم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد Regression Analysis لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بهدف الوصول إلي نموذج رياضي يتضمن أهم المتغيرات المؤثرة على إدارة الأرباح. لذا فإن النموذج المستخدم سوف يأخذ الصورة العامة التالية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4$$

خطة البحث:

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

١/١ عرض الدراسات السابقة:

١/١/١ دراسة (القنامي، ٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (٧٨) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام

نموذج (Modified Jones Model 1995)، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الإنحدار.

وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لكلاً من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

٢/١/١ دراسة (Basiruddin, 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كلا من ممارسات الحاكمة المؤسسية وجودة المراجعة وإدارة الأرباح، مع التركيز على جانبين هما: دور المديرين المستقلين ووجود لجان للمراجعة. وأوضحت الدراسة أن وجود مديرين مستقلين ولجان للمراجعة مستقلة عن نفوذ الإدارة قادرة على توفير حماية أفضل للمساهمين من الانتهازية الإدارية، بالإضافة إلى توفير أداء أفضل للشركات. ولاختبار فروض الدراسة فقد اعتمد الباحث علي عينة بلغت (٣٥٠) شركة من الشركات المدرجة في بورصة لندن خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨م). ويتم الاعتماد علي نموذج تحليل الانحدار الإحصائي لاختبار هذه العلاقة، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل (Dechow, 1995) لقياس المستحقات الاختيارية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن وجود كلا من المديرين المستقلين ولجان المراجعة من شأنه التخفيف من إدارة الأرباح، ووجود علاقة جوهرية بين عدد الأعضاء

المستقلين داخل مجلس الإدارة وجودة المراجعة، بينما لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح والحاكمة المؤسسية.

٣/١/١ دراسة (سامي ، ٢٠١١):

سعى البحث إلى محاولة إيجاد علاقة ربط بين مستويات الشفافية وبين الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح في منظمات الأعمال لتحقيق مصالحها الخاصة علي حساب مصالح المساهمين، وذلك بهدف وضع إطار مقترح للشفافية يمكن من خلاله الحد من ممارسات إدارة الأرباح بحيث يمكن تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي عند القيام بالدراسة الاختبارية من خلال تصميم قائمة استبيان وتوزيعها علي عينة مكونة من (٢٥) من رؤساء القطاعات المالية في بعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية وعينة أخرى مكونة من (٢٥) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية والسعودية.

وتوصلت الدراسة إلي عديد من النتائج لعل من أهمها أن ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف المساهمين أو أي أطراف أخرى لها علاقة بمنظمة الأعمال، وتوصلت أيضاً إلي الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح، والتي يركز علي المحاور التالية: تطوير بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي، تطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية، تطوير نظم المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

٤/١/١ دراسة (علي، ٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لعمليات إدارة الأرباح، وما مدى إدراكها للمخاطر المترتبة على ذلك من خلال التعرف على عمليات إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومؤشراتها ومبرراتها وطرق ممارستها والآثار المترتبة عليها. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، أولاً: الكشف عما إذا كانت المصارف تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع العينة وعددها (٥) مصارف خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٥م وحتى نهاية عام ٢٠٠٩م باستخدام نموذج جونز المعدل، ثانياً: استطلاع آراء أفراد العينة وعددهم (٢٠) مبحثاً من العاملون في الإدارة التنفيذية العليا في البنوك المذكورة لمعرفة مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن تلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة. وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية: قيام إدارات المصارف في فلسطين بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة وتفاوت تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وخطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشورة وافتقارها لخصائص الجودة مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة المصرفية، وزيادة فاعلية التنظيم المهني لمهنة المحاسبة، وكذلك الدور الرقابي للسلطة النقدية للحد من الآثار السلبية لتلك الظاهرة.

٥/١/١ دراسة (علام، ٢٠١٢):

قامت الدراسة باختبار جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على

الإستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق. وشملت عينة الدراسة (٥٠) شركة مساهمة صناعية مدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩م). وتوصلت الدراسة إلي عديد من النتائج من أهمها: ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة و عقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

٦/١/١ دراسة (Tim, et al., 2013):

قامت الدراسة باستعراض أهم نصوص المعيار الأمريكي رقم (١٣٠) الذي تم إصداره في عام ١٩٩٧م بعنوان "الإفصاح عن الدخل الشامل"، حيث طالب المعيار الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل كجزء أساسي من القوائم المالية، ووفقاً للمعيار عرف الدخل الشامل علي أنه "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والناشئ من عمليات المنشأة وغيرها من العمليات والأحداث الصادرة من غير الملاك"، والاختلاف بين صافي الدخل والدخل الشامل يمثل الدخل الشامل الآخر، وفيما يتعلق بطرق الإفصاح، فقد أوضح المعيار انه يجب على الشركات أن تختار أحد أشكال الإفصاح التالية:

- ١- الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل.
- ٢- الإفصاح في قائمة منفصلة باسم " قائمة الدخل الشامل".
- ٣- الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية.

وأوضحت الدراسة إن كثيراً من الشركات تفصح عن بنود الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، ولكن صانعي السياسة المحاسبية طالبوا بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل أو قائمة أداء منفصلة بدلاً من عرضها في قائمة التغير في حقوق الملكية. وفي يونيو ٢٠١١م، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بتعديل قواعد عرض الدخل الشامل بهدف مساعدة

مستخدمي البيانات المالية في تقييم الاداء المالي للشركات بشكل أفضل. وقد لغي المعيار الجديد الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة التغير في حقوق الملكية، وألزم الشركات بالإفصاح في خيارين فقط أما قائمة الدخل أو قائمة منفصلة للدخل الشامل، وبصرف النظر عن طريقة العرض، طالب المعيار بضرورة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل بعد الضرائب، وتوصلت أن طرق الإفصاح سواء في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة أكثر شفافية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، ويحسن من قدرة المحللين الماليين في الكشف عن إدارة الأرباح.

٧/١/١ دراسة (خالد، ٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلي تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثيره علي سعر السهم، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة اختبارية لعينة مكونة من (٢٨) شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١١م) بهدف معرفة تأثير إدارة الأرباح وبعض المتغيرات الأخرى - حجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، نسبة المديونية - علي أسعار الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج لعل من أهمها: ٥٣,٥% من الشركات الصناعية موضوع عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح، في حين أن ٤٦,٥% لم تمارس إدارة الأرباح، ووجود علاقة بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في بورصة عمان، وقد أوصت بضرورة توسيع تطبيق إدارة الأرباح لدي جميع الشركات الصناعية لارتباط ذلك بالإداء المالي للشركات، وكذلك أهمية الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الكبيرة لارتباط ذلك بالتطبيق المناسب لإدارة الأرباح.

٨/١/١ دراسة (عماد، ٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير حجم الشركة في نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١١م). وبالنسبة للنموذج القياسي للدراسة، تم تبني نموذج الانحدار الاحتمالي للبيانات الثنائية، ونموذج جونز المعدل لعام ١٩٩١م لحساب المستحقات الاختيارية بديلاً لنزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح، واللوغيرتيم الطبيعي لمجموع أصول الشركة بوصفه بديلاً لحجم الشركة، بالإضافة إلى ثلاثة متغيرات مسيطرة هي: الأداء السابق للشركة، ومعدل نمو المبيعات، وكفاءة الإدارة. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر بنزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح، بحيث إن زيادة حجم الشركة يزيد من احتمالية ممارسة إدارة الأرباح بنسبة ٩٩,٩٢٪ في الشركات الصناعية الأردنية. كذلك خلصت إلى أن الشركات كبيرة الحجم أكثر نزعة نحو ممارسة إدارة الأرباح من الشركات الصغيرة، حيث بلغت نسبة احتمالية ممارسة إدارة الأرباح في الشركات كبيرة الحجم ٨٤,٥٢٪ مقارنة بـ ٥٤,٩٨٪ في الشركات الصغيرة. هذه النتيجة تتفق مع الخصائص المؤسسية للشركات كبيرة الحجم، حيث تقوم تلك الخصائص بدور دافع ومحفز لإدارة الأرباح وتوافر البيئة المناسبة لهذه الممارسات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وتوصلت إلى أن كفاءة الإدارة ترتبط بعلاقة عكسية مع إدارة الأرباح، بحيث إنه كلما زادت كفاءة الإدارة، انخفضت نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح بسبب انخفاض الحاجة لمثل هذه الممارسات.

٩/١/١ دراسة (Trabelsi, 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير دوران المراجع على جودة الأرباح، وتقاس جودة الأرباح من خلال معرفة قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات

العامة والخاصة. وقد إستعرضت الدراسة قانون حوكمة الشركات التي تم إصداره في المملكة المتحدة في عام ٢٠١٢م بهدف الحد من مخاطر تدهور جودة الأرباح وكذلك إعادة هيكلة وظائف مدقق الحسابات الخارجي من حيث دوران المراجع والتأهيل لعملية المراجعة لمنع الخلل في دوره. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد علي نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار تأثير دوران المراجع علي قدرة المستثمرين للتنبؤ بالأرباح المستقبلية لعينة مكونة من (٤١١٧) شركة في سوق المملكة المتحدة من عام (٢٠٠٤-٢٠١٣م) منها (٣٦٦٦) من الشركات الخاصة و(٤٥١) من الشركات العامة. وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين دوران المراجع وجودة الأرباح، وزيادة قدرة المستثمرين على توقع أفضل للأرباح في المستقبل عندما تقوم الشركة بتغيير مدقق الحسابات بانتظام، وتوصلت إلي أن النتائج السابقة لا تنطبق علي الشركات الخاصة إنما تقتصر علي الشركات العامة.

١٠/١/١ دراسة (شويكار، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين السياسات المحاسبية وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الاوراق المالية للشركات المتداولة في سوق الاوراق المالية، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية منها دراسة وتحليل وقياس العلاقة بين السياسات المحاسبية ونوعية الأرباح، قياس العلاقة بين نوعية الأرباح المفصح عنها وأسعار وحجم التداول للاوراق المالية، قياس العلاقة بين آليات تطبيق حوكمة الشركات والسياسات المحاسبية المتبعة واثر ذلك على جودة الأرباح من ناحية واسعار الأسهم من ناحية اخرى، وذلك بهدف وضع اطار محاسبي لتفسير العلاقة بين السياسات والتقديرات المحاسبية وجودة الأرباح واسعار الأسهم. وتوصلت الدراسة إلي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

فنتى الدراسة - المعدين والمستخدمين للتقارير المالية - فى وجود تأثير معنوى للتقديرات المحاسبية على جودة الأرباح، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فنتى الدراسة حول الدوافع المختلفة "داخلية، خارجية" لإدارة الأرباح وما يصحبها من التأثير على جودة التقارير المالية. وأكدت نتائج الدراسة الميدانية علي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فنتى الدراسة حول وجود علاقة بين أساليب الحد من المحاسبة الإبتكارية وجودة التقارير المالية، وتوصي الدراسة بالا تسمح معايير المحاسبة بمعالجات بديلة الا في اضيق الحدود وبشرط تقديم افصاحات كافية ومتوازنة حتى يمكن الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة.

١١/١/١ دراسة (عبد الناصر & حنان، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلي إختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها. وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (٢٠) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢م) تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية، واستخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول. وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح، ووجود تأثير سالب ومهم إحصائياً لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بشكل

يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها، وضرورة التطبيق الفعال لقواعد الحاكمة المؤسسية لجميع الشركات المساهمة في الأردن.

١٢/١/١ دراسة (Kin, et al., 2016):

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين قراءة التقارير السنوية وإدارة الأرباح، ويتم استخدام مؤشر (Fog Index, 2008) لقياس القدرة علي قراءة التقارير المالية، وأوضحت أن الشركات التي لديها القدرة علي إدارة الأرباح من خلال التلاعب بأرباح السنة السابقة تشارك في التشويش لجعل التقارير المالية أكثر صعوبة في القراءة. ولإختبار الفروض اعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من ٢٦٩٦٧ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢م. وتوصلت إلي وجود علاقة ارتباط ايجابية بين قدرة تفسير وقراءة التقارير المالية والاداء المالي للشركات، وتميل إدارة الشركة لانحياز البيانات المالية من خلال المستحقات أو غيرها من الوسائل، مما يؤدي إلي وجود تناقض بين ارباح الشركة وادائها الحقيقي والتي تكون مرتبطة بشكل غير مباشر بالقدرة علي قراءة وتفسير القوائم المالية، كما أن إدارة الأرباح تتعارض مع المعايير الأخلاقية للمديرين، حيث أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين و يتيح لهم ممارسة أنشطة غير مقبولة تؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

١٣/١/١ دراسة (Khaled, 2017):

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير الدخل الشامل الآخر على الأداء المالي في القطاع المصرفي المحلي في الأردن، ولتحقيق ذلك الهدف تم الرجوع إلي الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة، مع إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (١٦) بنك خلال السلسلة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٦م)، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير جوهري للدخل الشامل الآخر علي الأداء المالي في القطاع المصرفي ككل، كما كشفت نتائج

الدراسة أنه عند تقسيم القطاع المصرفي إلي إسلامي وغير إسلامي، فإن هناك تأثير جوهري للدخل الشامل الآخر على الأداء المالي لـ (١٣) بنكاً غير إسلامي، في حين أن هناك تأثير غير جوهري للدخل الشامل الآخر على الأداء المالي لـ (٣) بنوك إسلامية، ويرجع السبب في ذلك إلي وجود فروق بين القطاع المصرفي الإسلامي وغير الإسلامي فيما يتعلق بالتكلفة وعوائد القروض، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية المستقبلية في هذا المجال.

٢/١ تقييم الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تستنتج الباحثة ما يلي:

١/٢/١ قلة الأبحاث التي أجريت في البيئة العربية بخصوص قياس تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على إدارة الأرباح.

٢/٢/١ اتفقت الدراسات السابقة في عرض الإطار النظري لإدارة الأرباح من حيث التعريف، ومبرراتها، وطرق ممارستها والآثار المترتبة عليها، وكيفية قياسها عن طريق نموذج جونز المعدل، إلا أنها اختلفت في تحديد العوامل التي تؤثر علي عملية إدارة الأرباح.

بناءً علي ما سبق، فإن الباحثة تعتقد ان دراستها تتميز بأنها تناولت ماهية العلاقة بين إدارة الارباح والدخل الشامل الآخر، وبالإضافة إلي تحديد بعض المتغيرات الضابطة الأخرى والتي لم تؤخذ من قبل بعين الاعتبار في قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية.

المبحث الثاني: دور الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

١/٢ الإطار النظري للدخل الشامل الآخر

١/١/٢ مفهوم الدخل الشامل الآخر

عرف (معيار المحاسبة المصري رقم (١)، ٢٠١٥) الدخل الشامل علي أنه "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتاج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك"، وقد تم استخدام مصطلح الدخل الشامل الآخر للإشارة إلى إجمالي الدخل الشامل بعد استبعاد كافة بنود كل من "الأرباح أو الخسائر".

٢/١/٢ مكونات الدخل الشامل الآخر

ذكر المعيار المحاسبي المصري رقم (١) أن الدخل الشامل يتضمن ربح أو خسارة الفترة بالإضافة إلي الدخل الشامل الآخر، وتشمل عناصر الدخل الشامل الآخر ما يلي:

١. إعادة قياس نظم المزايا المحددة (المعيار المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين").

٢. المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي (المعيار المصري رقم (١٣) " أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية").

٣. المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (المعيار المصري رقم (٢٦) " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس").

٤ . الجزء الفعال من المكاسب والخسائر علي أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي (المعيار المصري رقم (٢٦)).

٣/١/٢ أشكال الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر

ألزم المعيار المحاسبي المصري رقم (١) الشركات بالإفصاح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل). وقد أكدت دراسة (Tammy,2010) علي أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة بهدف اعطاء المستثمرين صورة أفضل لبنود الدخل الشامل الآخر ، وتوحيد طريقة الإفصاح مما يزيد من القابلية للمقارنة بين الشركات والثبات والشفافية في القوائم المالية.

٤/١/٣ أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر

أكدت دراسة (Kiridaran, et al.,2008) علي أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر للمستثمرين والمحللين الماليين، وتوصلوا إلي عدة نتائج منها: زيادة المحتوي المعلوماتي لبنود الدخل الشامل الآخر عن صافي الدخل، ووجود علاقة ارتباط موجبة بين كل من بنود الدخل الشامل الآخر وعوائد السوق، ووجود علاقة معنوية موجبة بين التغير في القيمة العادلة لإستثمارات الأوراق المالية المتاحة للبيع وأداء الشركات، وتوصلت إلي أن الدخل الشامل يمثل مقياساً أفضل لأداء الشركات مقارنة بصافي الدخل، واتفق كلا من (Biddle & Choi, 2006) مع الدراسة السابقة في أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر، ووجود علاقة قوية بين بنود الدخل الشامل الآخر وعوائد الأسهم، وأكد (Dhaliwal, et al.,1999) نفس الرأي، حيث توصلوا إلي وجود علاقة ارتباط معنوية بين الدخل الشامل الآخر

والقيمة السوقية للأسهم، وأن الإفصاح عن المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية يساعد المحللين الماليين في التنبؤ بأسعار الأسهم.

وأثبتت دراسة (May, et al.,2017) أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر، وأن غياب الإفصاح عن تلك البنود يجعل من الصعوبة الحصول علي صورة واضحة عن الأداء المالي للشركة، لذا تساعد المعلومات الواردة بقائمة الدخل الشامل المستثمرين، المحللين الماليين، ومستخدمي القوائم المالية فيما يلي:

١. التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.
٢. تقييم أفضل وشامل للأداء الماضي، والمركز المالي الحالي للمنشأة.
٣. التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة.
٤. توفير مقياس ملائم لأغراض التقييم يطلق عليه مؤشر ربحية السهم الواحد عن صافي الدخل الشامل.
٥. الحد من تحكم الإدارة في تحديد الربح، فعلي الرغم من أن إفصاح الشركات يميل إلي محاولة لإدارة صافي الدخل، إلا أنه من الصعوبة إدارة الدخل الشامل، ويترتب علي ذلك زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية نظراً لاستبعاد تحيز الإدارة.
٦. زيادة فهم القوائم المالية، واكتساب مستخدمي القوائم المالية رؤية اضافية لفهم أنشطة الشركة.

٢/٢ الإطار النظري لإدارة الأرباح

١/٢/٢ مفهوم إدارة الأرباح والغرض منها

نال موضوع إدارة الأرباح إهتمامات الكثير من الباحثين في الفكر المحاسبي، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، منها: عرف (Schipper,1989) إدارة الأرباح علي أنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض

من المكاسب الخاصة. بينما عرف (Healy and James,1999) إدارة الأرباح بأنها تحدث عندما يقوم المدراء باستخدام التقديرات الشخصية في الحسابات والقوائم المالية لتغيير التقارير المالية بهدف تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة للشركة. في حين عرف (Mulford and Comiskey,2005) إدارة الأرباح على أنها التلاعب المفيد في النتائج المحاسبية ومحاولة الإدارة التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في المدى القصير بهدف خلق تصور مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة. كما عرفها (Michael, et al., 2007) على أنها محاولة من الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، أو التلاعب بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف ببند غير متكررة وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير على أرباح المدى القصير. وأيضاً عرف (طارق، ٢٠١٣) أن إدارة الأرباح على أنها الاستخدام المتعمد من الإدارة لما هو متاح لها من حرية الاختيار والمرونة في التقديرات المحاسبية لتحقيق مستويات معينة من الأرباح لتحقيق أهداف معينة.

يتضح مما سبق أن إدارة الأرباح تتم من قبل المديرين بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية وذلك لتحقيق مصالح شخصية أو لتضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة.

٢/٢/٢ طرق الكشف عن إدارة الأرباح

أن عملية الكشف عن إدارة الأرباح عملية مهمة، وبالرجوع إلي العديد من الدراسات السابقة (زهراء، ٢٠١٥؛ عبدالناصر، حنان، ٢٠١٥؛ خالد، ٢٠١٣) يمكن الكشف عن إدارة الأرباح من خلال ما يلي:

(١) **توقيت واختيار الطريقة المحاسبية:** تتضمن إدارة الأرباح استخدام الممارسات المحاسبية المناسبة من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة، من خلال أسلوبين:

(أ) **الاختيارات المحاسبية:** عندما تختار إدارة الشركة من بين المبادئ المحاسبية، فإنها تختار ما يتناسب مع أهدافها الخاصة لتحقيق مستويات الأرباح المستهدفة، كما أن توقيت استخدام الأسلوب المحاسبي أو الاختيار المحاسبي يلعب دوراً كبيراً لأنه قد يكون أسلوب لإدارة الأرباح. فمثلاً: تلجأ الشركات الصغيرة ذات المديونية العالية والأرباح المنخفضة لرسملة تكاليف البحث والتطوير لأن هذا يظهرها أقوى مالياً، بينما تقوم الشركات الكبيرة ذات المديونية المنخفضة والربحية المرتفعة باعتبارها مصروف.

(ب) **القرارات التشغيلية:** تسمى أحياناً بإدارة الأرباح الاقتصادية، وتتضمن قيام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لتأثيرها على الأرباح وبما يحقق مستوى الربحية المستهدف، مثل قيام الشركة بالحد من مصاريف الصيانة للعام الحالي بهدف زيادة أرباحها المعلنة.

(٢) **المستحقات المحاسبية:** يمكن استخدام المستحقات المحاسبية كطريقة لمعرفة خيارات الشركة المحاسبية وبالتالي الكشف من خلالها عن إدارة الأرباح، وتتضمن المستحقات المحاسبية كلا من المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، حيث يمكن استخدام المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح والكشف عنها، وتعرف المستحقات على أنها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ونظراً لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات الاختيارية بشكل مباشر من خلال القوائم المالية، فلا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرياضية. وقد قام الباحث جونز بتصميم نموذج جونز في دراسته البحثية (Jones,1991) لقياس إدارة الأرباح والذي تم تطويره من قبل (Dechow,et.al.,1995) في محاولة

للإستفادة منه في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، والذي أصبح أكثر نماذج احتساب المستحقات شيوعاً واستخداماً، ويعد هذا النموذج من أفضل النماذج التي تحدد إدارة الأرباح، حيث إفترض أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الاختيارية أي أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضه لتلاعب المديرين، لذا فهي مقياس صالح لإدارة الأرباح.

٣/٢/٢ طرق وأساليب إدارة الأرباح

تقوم إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح من خلال مجموعة من الطرق والأساليب، لعل من أهمها ما يلي: (سامي، ٢٠١١)

أولاً: طبيعة التقديرات المحاسبية

تستطيع إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح بإتباع تقديرات مختلفة عن تلك التقديرات السابق تطبيقها في الفترات السابقة، أو تطبيق تقديرات متحيزة لتحقيق أهداف الإدارة، مما ينعكس في النهاية علي صافي الربح بالزيادة أو النقصان ويصبح صافي الربح المعلن مختلف عن صافي الربح الحقيقي، ومن أمثلة تلك العناصر التي يتم عمل تقديرات لها وفقاً للمعايير المحاسبية تقدير المخزون في نهاية الفترة، تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية، تقدير الديون المشكوك فيها وباقي المخصصات الأخرى "المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)، المعدل ٢٠١٥ بعنوان: السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

ثانياً: الاستناد إلي مرونة المبادئ المحاسبية

تستطيع إدارة الشركة القيام بممارسات إدارة الأرباح بحجة مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فعلي سبيل المثال:

- (١) اختيار أو تغيير طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، حيث تسمح معايير المحاسبة لإدارة المنظمة باختيار طريقة الإهلاك التي تراها مناسبة من بين الطرق المتاحة (معياري المحاسبة المصري رقم (١٠)، ٢٠١٥).
- (٢) اختيار أو تغيير طريقة تسعير المخزون، حيث تتعدد الطرق المقبولة لتسعير المخزون (معياري المحاسبة المصري رقم (٢)، ٢٠١٥).

ثالثاً: تغيير نمط الإفصاح المتبع بالتقارير والقوائم المالية

تمارس إدارة الشركة عملية إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب عناصر القوائم المالية، مع مراعاة عدم تعارض التبويبات الجديدة مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فمثلاً: إعادة تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية، حيث تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود أنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الإستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل، والهدف من ذلك توليد إنطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية، ومن أمثلة ذلك القيام برسمة عوائد الإقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة إستثمار بدلاً من أنشطة التشغيل، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وبالتالي إعطاء إنطباعاً جيداً عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية.

رابعاً: هيكلية العمليات المرتبطة بالمعايير المحاسبية غير المرنة

تمارس إدارة الشركة إدارة الأرباح من خلال "هيكلية العمليات"، حيث تقوم بتعديل العقود والاتفاقيات أو إعادة صياغتها، وفي نفس الوقت تتجنب مخالفة المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية، فمثلاً تستطيع الإدارة صياغة بنود العقد بالصورة التي تحقق لها الربح المستهدف، فإذا كانت الشركة ترغب في رسمة عقد الإيجار كعقد تأجير تمويلي، فإنها تقوم بصياغة العقد بصورة تتفق مع المعيار، وفي

حالة رغبتها أن تجعل الإيجار كمصروف جاري فإنها تقوم بصياغة العقد بصورة تخالف الشروط الواردة في هذا المعيار، وبالتالي يصبح العقد كأنه عقد إيجار تشغيلي (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠)، ٢٠١٥).

٤/٢/٢ المخاطر الناجمة عن إدارة الأرباح

تؤدي ممارسة إدارة الأرباح إلى حدوث العديد من المشاكل، أهمها: (علي، ٢٠١١)

- يصعب تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية: يترتب علي إدارة الأرباح عدم دقة المعلومات المحاسبية، وهذا ينعكس بدوره علي فقدان الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية المنشورة، وبالتالي يؤثر سلباً علي قرارات المستثمرين والمقرضين الحاليين والمستقبليين.
- نقص الشفافية والإفصاح في التقارير والقوائم المالية، وبالتالي عدم وضوح حقيقة الوضع المالي للمنظمة مما يؤثر سلبياً علي حركة سوق الأوراق المالية حالياً ومستقبلاً، وبالتالي يؤثر علي الأداء الاقتصادي للمجتمع ككل.
- إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: حيث أن لجوء الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على الترقيات ومزايا إضافية يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة.
- التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة: قامت البورصة الأمريكية بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة Grance، حيث وقعت عليها غرامة مليون دولار وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بسبب قيام الشركة بتخفيض أرباحها.
- تلاشي المعايير الأخلاقية: تتعارض ممارسة إدارة الأرباح مع المعايير الأخلاقية للأداء، حيث أنها ترسل رسالة للعاملين بأنها تخفي الحقيقة وتضلل الغير مما يولد مناخاً غير أخلاقياً لدى العاملين ويتيح لهم ممارسة أنشطة غير مقبولة وتؤدي في النهاية إلى مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

٣/٢ العلاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح

يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على ممارسات إدارة الأرباح، حيث قامت دراسة (Lin and Rong, 2012) باختبار العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، واعتمدت على اختيار عينة مكونة من (٣٩١) شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأسهم شنغهاي في عام ٢٠٠٩م. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كلا من الدخل الشامل الآخر والدخل الشامل يلعبان دوراً هاماً في إدارة الأرباح، حيث أن الإفصاح عنهما يحسن من مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية، ومن ثم ينعكس ذلك على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سالبية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، حيث أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يمكن أن يكبح إدارة الأرباح إلى حد ما لأن المستثمرين لديهم قدرة أفضل لفهم أداء الشركات. وأكدت دراسة (Igor and Allan, 2011) على أن غياب الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يجعل من الصعوبة الحصول على صورة واضحة عن الأداء المالي، مما يشجع إدارة الشركة على ممارسات إدارة الأرباح. وأشارت دراسة (Jun, et al., 2009) أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر يؤدي إلى إجبار الإدارة للاحتياط لكافة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة ويقلل من احتمال التلاعب بالأرباح بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، وبالرغم من ذلك أظهرت نتائج الدراسة تجنب المديرين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل لأنهم أكثر احتمالاً للضرر من خلال زيادة تقلب الحوافز، وتقييم أدائهم على أنه ضعيف، مما يقلل من الأمان الوظيفي، بالإضافة إلى تخفيض سعر السهم. وتري دراسة (Chambers, et al., 2007) أن الدخل الشامل يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر نشأة القيمة، وأن إعداد نظم حوافز الإدارة على أساسه يؤدي إلى إجبار الإدارة على الاحتياط لكافة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة ويقلل من احتمال التلاعب بالأرباح.

وأظهرت دراسة (Bagus, et al.,2016) أن الإفصاح الأكثر تفصيلاً عن بنود الدخل الشامل الآخر يجعل معلومات الشركة أكثر شفافية، مما يقلل من عدم التماثل بين المستثمرين والمديرين حول أداء الربح، ويقلل من إمكانية ممارسة الشركة لعمليات إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلي أنه كلما زاد الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بشكل أفضل. وتوصلت أيضاً إلي وجود علاقة سالبة بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح. وأكدت دراسة (Franck, et al.,2006) علي أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة للدخل الشامل لمستخدمي القوائم المالية لأنه يوفر افصاحاً أكثر شفافية، ويحسن من قرارات المستثمرين، ويساعد ذلك في الحد من التلاعب في الأرباح وزيادة جودة الأرباح، لذا فإن الإدارة تؤثر علي صافي الدخل ولا يمكنها التأثير علي الدخل الشامل. نلخص مما سبق، أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر يؤثر بشكل فعال علي إدارة الأرباح، حيث أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يعمل علي زيادة مستوي الإفصاح والشفافية للشركات، مما ينعكس بدوره علي تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من ممارسة الشركة لعمليات إدارة الأرباح.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

لكي تتمكن الباحثة من إجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فروض الدراسة، فقد قامت بعرض كلا من مجتمع وعينة الدراسة، والفترة الزمنية المختارة، وأساليب جمع البيانات، والمتغيرات المستخدمة، ونموذج البحث، ثم عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة.

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة والتي تقوم بطرح أسهمها للتداول في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٥م)، والبالغ عددها ٢١٧ شركة مقسمة إلى (١٧) قطاع في نهاية ديسمبر ٢٠١٥م

(النشرة اليومية للبورصة المصرية، ٢٠١٦)، أما عينة الدراسة فتشمل قطاع البنوك والبالغ عددها (١٣) بنك (التقرير الربع سنوي للبورصة المصرية، ٢٠١٦) مرفق جدول بأسماء البنوك المدرجة بالبورصة المصرية في ملاحق الدراسة^(*)، ويرجع اختيار هذا القطاع لكي يمثل عينة الدراسة للأسباب التالية:

- تشير التقارير التي أعدتها لجنة سوق الأوراق المالية إلي حدوث ازدهار في نشاط البنوك خلال فترة الدراسة، حيث يمثل قطاع البنوك احدي القطاعات النشطة بالبورصة، فقد سجل مؤشر القطاع ارتفاعا بنحو ٧٦,٤٧% وهو يمثل أعلى اداء لمؤشرات القطاعات خلال عام ٢٠١٠م (النشرة السنوية للبورصة المصرية، ٢٠١٠)، وأيضاً سجل رأس المال السوقي لهذا القطاع ٢٠% وهي تمثل أعلى نسبة من جملة رأس المال السوقي في نهاية عام ٢٠١٥م (النشرة السنوية للبورصة المصرية، ٢٠١٥) مما يجعله اكبر القطاعات المتداولة من حيث رأس المال في البورصة المصرية.
- توافر متغيرات الدراسة والمرتبطة بالحالة التطبيقية خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٥م.

٢/٣ الفترة الزمنية المختارة

يعد اختيار الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة التطبيقية من أهم العوامل التي يمكن عن طريقها الوصول إلي تحقيق أهداف الدراسة. لذا فقد اختارت الباحثة الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٥م) كمجال لاختبار فروض الدراسة، وذلك للأسباب التالية: (التقرير السنوي للبورصة المصرية، ٢٠١٥)

- تزايدت قيمة التداول في السوق إلي ما يقرب من ١١٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥م، وهي أعلى قيمة تداول يتم تسجيلها منذ عام ٢٠١٠م.
- تزايدت كمية التداول في السوق نحو ٤٥ مليار ورقة مالية خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٣٣ مليار ورقة مالية خلال عام ٢٠١٠م.

▪ تزايدت عدد الشركات المتداولة في السوق نحو ٢٤٤ شركة خلال عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٢٢٤ شركة خلال عام ٢٠١٠م.

٣/٣ أساليب جمع البيانات

يتم جمع البيانات اللازمة من خلال القوائم المالية المنشورة للبنوك المكونة لعينة الدراسة والتي يجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة، سواء من التقارير المالية المتوافرة في الصحف اليومية، أو في دليل كومباس مصر أو شركة مصر لنشر المعلومات، أو المواقع التي تهتم بنشر معلومات عن البورصة مثل الموقع الرسمي للبورصة وموقع مباشر مصر، وتعتمد الدراسة على تحليل تلك البيانات باستخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model, 1995) وفق الخطوات المحددة به والآتي ذكرها فيما بعد بغرض تقدير المستحقات الاختيارية (Mohammad, 2012) التي تقوم بها الإدارة وذلك لأغراض اختبار الفروض، ثم يتم تفرغ تلك البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

٤/٣ تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة وبناء النموذج

استنادا إلى طبيعة مشكلة هذه الدراسة وحدود أهدافها المتمثلة في اختبار درجة تأثير عدد من المتغيرات المستقلة علي إدارة الأرباح، يمكن للباحثة تحديد المتغيرات الخاضعة للدراسة وهي كالتالي :

المتغير التابع (Y):

ترى الباحثة ان المتغير التابع يمثل إدارة الأرباح، والتي يتم قياسها من خلال المستحقات الاختيارية تبعاً لنموذج جونز المعدل، ونظراً لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات التقديرية بشكل مباشر من خلال القوائم المالية، فلا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرياضية وفقاً للخطوات التالية:

١- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$ONI_{i,t} = \text{صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$CFO_{i,t} = \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال}$$

فترة (t)

٢- تقدير معالم النموذج a_1, a_2, a_3 الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة البنوك موضوع العينة لكل سنة على حده.

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1(1/A_{i,t-1}) + a_2[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + a_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

حيث:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$\Delta REV_{i,t} = \text{التغير في إيرادات الشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$\Delta REC_{i,t} = \text{التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة}$$

(t)

$$PPE_{i,t} = \text{العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)}$$

$$A_{i,t-1} = \text{إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t-1)}$$

$$E_{i,t} = \text{الخطأ العشوائي}$$

٣- تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC_{i,t}) لكل بنك من بنوك العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

٤- يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACC_{i,t}) لكل بنك والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

المتغيرات المستقلة:

- قد حددت الباحثة المتغيرات المستقلة والتي تعتقد أنها تمثل أهم المتغيرات التي قد تؤثر على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، علي النحو التالي:
- (١) حجم الشركة (X₁): يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
 - (٢) نسبة المديونية (X₂): يتم قياسها من خلال المعادلة التالية (إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول).
 - (٣) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (X₃): القيم مستخرجة من قائمة التدفقات النقدية للبنك.
 - (٤) الدخل الشامل الآخر (X₄): يتم قياسه من خلال المعادلة التالية: (معيان المحاسبة المصري رقم (١)، ٢٠١٥)

بنود الدخل الشامل الآخر:

- أ - المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية متاحة للبيع
+ ب- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

- + ج- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر علي أدوات التغطية المستخدمة
في تغطية التدفق النقدي
+ د- إعادة قياس نظم المزايا المحددة

ويعد تحديد متغيرات الدراسة، يتم قياس أثر هذه المتغيرات المحاسبية على ممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام أحد النماذج الإحصائية التي تمكن من تحقيق هذا الغرض، لذا فقد تم بناء نموذج الإنحدار علي النحو التالي:

$$|DACC_{i,t}| = B_0 + B_1 SIZE + B_2 Debt R + B_3 CFO + B_4 OCI$$

٥/٣ الأسلوب الإحصائي المستخدم

تم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد Regression Analysis لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي اقترحتها الباحثة، بهدف الوصول إلي نموذج رياضي يتضمن أهم المتغيرات المؤثرة على إدارة الأرباح. لذا فإن النموذج المستخدم سوف يأخذ الصورة العامة التالية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4$$

ويمكن عرض خطة التحليل الإحصائي المستخدمة في هذه الدراسة بهدف اختبار الفروض الإحصائية، وخطواتها في النقاط التالية :

١. تشغيل البيانات السابق تحديدها على الحاسب الآلي من خلال برنامج (SPSS 17.0) لقياس معاملات الارتباط بين المتغير التابع من ناحية وبين كل من المتغيرات المستقلة من ناحية أخرى.
٢. إعداد نموذج الإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة المؤثرة تأثيراً معنوياً على المتغير التابع.

٣. دراسة معنوية النموذج وذلك باستخدام اختباري F، T مع تحديد قيمة R،
R² المرتبطة بالنموذج المقترح عند درجة ثقة ٩٥ %.

٦/٣ نتائج التحليل الاحصائي

يتناول هذا الجزء نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات المحاسبية على إدارة الأرباح.

١/٦/٣ نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

يوضح الجدول التالي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الإنحدار المتعدد Regression Analysis للبيانات خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٥م، حيث تم تحديد قيمة معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة R، معامل التحديد R²، معامل التحديد المعدل Adjusted R²، وكذلك تم تحديد قيمة F، Sig. F بهدف الحكم على مدى كفاءة النموذج.

جدول رقم (١)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للبيانات

لاختبار معنوية النموذج خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٥ م

Years	R	R ²	Adjusted R ²	F	Sig. F
2010	0.991	0.982	0.973	108.183	.000
2011	0.921	0.849	0.773	11.235	.002
2012	0.997	0.995	0.992	378.833	.000
2013	0.993	0.986	0.979	142.189	.000
2014	0.973	0.946	0.919	34.921	.000
2015	0.963	0.927	0.891	25.525	.000

المصدر: من إعداد الباحثة، حيث تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

في ضوء ما سبق، فإن النتائج التي تم الوصول إليها من خلال نتائج تشغيل الإنحدار المتعدد تفيد بأن أفضل نموذج هو نموذج الإنحدار لعام ٢٠١٢ م حيث بلغت درجة تفسير النموذج بمتغيراته المستقلة ٩٩,٧% وهي أعلى نسبة تفسير، كما ثبت معنوية النموذج المقترح ومعنوية المتغيرات المستقلة X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_4 والتي لهم قوة تفسيرية كبيرة في التأثير على المتغير التابع.

٢/٦/٣ تحليل النتائج بالنسبة لعام ٢٠١٢م

توضح الجداول التالية أهم النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الإنحدار المتعدد:

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للبيانات عن عام ٢٠١٢م

Model Summary

Model	R	R ²	Adjusted R ²	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R ² Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.997	.995	.992	187.32859	.995	378.833	4	8	.000

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

b. Dependent Variable: Y2012

المصدر: تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات الحاسب الآلي من البرنامج الإحصائي SPSS

جدول رقم (٣)

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
Constant	13.696	311.185		.044	.079		
X1	-.025	.014	-.106	-1.830	.004	.635	1.574
X2	-.787	11.855	-.002	-.066	.001	.755	1.325
X3	.834	.061	.838	7.773	.000	.834	1.199
X4	-.822	.462	-.082	-1.779	.001	.742	1.347

a. Dependent Variable: Y2012

المصدر: تم الحصول على بيانات هذا الجدول من مخرجات الحاسب الآلي من البرنامج الإحصائي SPSS

وبذلك فإن صيغة معادلة الإنحدار الخاصة بعام ٢٠١٢م تأخذ الشكل التالي:

Variables	Constant	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄
B	13.696	-0.025	-0.787	0.834	-0.822
Confidence Interval	92%	99%	99%	99%	99%

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة

$$R = 0.997$$

$$R^2 = 0.995$$

$$\text{Adjusted } R^2 = 0.992$$

$$F \text{ المحسوبة} = 378.833$$

$$\text{Sig. } F = .000$$

ومن خلال التحليلات الإحصائية يمكن تلخيص النتائج التالية:

- إمكانية الاعتماد على المعادلة السابقة نظراً لأن كلا من معامل الارتباط المتعدد R ومعامل التحديد R^2 مرتفعان حيث يقتربان من الواحد الصحيح، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد R بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قيمة ٠,٩٩٧، وهو معامل ارتباط مرتفع للغاية.
- بلغ معامل التحديد R^2 ٠,٩٩٥ وهو يوضح النسبة التي يتم تفسيرها من المتغير التابع باستخدام معادلة الإنحدار، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت درجة الثقة في إمكانية الاعتماد على هذه المعادلة، أي أن ٩٩,٥% من التغير في مدي ممارسة الشركة لإدارة الأرباح يرجع إلى التغير في X_1, X_2, X_3, X_4 وأن ٠,٥% من التغير يرجع إلى عوامل أخرى.

- بلغ معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted ٩٩% وهو يستخدم أيضاً لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ولكن بدرجة أدق وهي نسبة مرتفعة مما يعكس القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع.
- كان معامل حجم الشركة سالبا وذو أهمية احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلي وجود علاقة جوهرية عكسية بين المتغير المستقل X_1 والمتغير التابع Y_{2012} وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أن الشركات الكبيرة عادة ما تتميز بجودة تقاريرها المالية وجودة أرباحها وخلو قوائمها المالية من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.
- كان معامل نسبة المديونية سالبا وذو أهمية احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلي وجود علاقة جوهرية عكسية بين المتغير المستقل X_2 والمتغير التابع Y_{2012} وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض أن زيادة نسبة المديونية تدفع ادارة الشركة إلي عدم ممارسة إدارة الأرباح نتيجة للضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة أرباح الشركة، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.
- كان معامل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة موجبا وذو أهمية احصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلي وجود علاقة جوهرية موجبة بين المتغير المستقل X_3 والمتغير التابع Y_{2012} وهذه نتيجة غير منطقية، حيث أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ترتبط سلبا مع إدارة الأرباح (Lin and Rong, 2013)، فكلما زادت التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كلما إعطاء إنطباعاً جيداً عن

المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية وترتب علي ذلك انخفاض إجمالي المستحقات، وانخفاض المستحقات الاختيارية، مما يعطي الإدارة مساحة أقل في استخدام المستحقات الاختيارية، وينعكس ذلك بدوره علي انخفاض فرص الإدارة في ممارسة أساليب إدارة الأرباح، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.

- كان معامل الدخل الشامل الآخر سالبا وذو أهمية احصائية عند مستوي معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلي وجود علاقة جوهرية عكسية بين المتغير المستقل X_4 والمتغير التابع Y_{2012} وهذه نتيجة منطقية، إذ يفترض انه كلما زادت قيمة الدخل الشامل الآخر كلما دل ذلك على زيادة مستوي الشفافية والإفصاح عن المعلومات وبالتالي إنخفاض احتمالات ممارسات إدارة الأرباح، وهذا يؤكد عدم صحة فرض الدراسة.
- يبين الجدول رقم (٣) أن جميع الإحصاءات VIF الخطية هي أقل من ٢، مما يدل علي عدم وجود ارتباط خطي خطير بين المتغيرات، وكذلك وجود علاقة جيدة بين جميع المتغيرات المستقلة.
- للتأكيد على معنوية النموذج، تم استخدام اختبار F لتحديد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الإنحدار، وقد تم قبول النموذج حيث أن معنوية F أقل من ٠,٠٠١ وهي أقل من مستوي المعنوية المختارة (ألفا α ٥%)، وقد بلغت قيمة F المحسوبة ٣٧٨,٨٣٣ وهي أكبر من F الجدولية مما يدل علي دقة النموذج وإمكانية استخدامه بفعالية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- يعد ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف الأطراف الأخرى.
- أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية لانه يحسن من مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية والتي تنعكس بدورها علي تحسين جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- تشير نتائج التحليل إلي وجود علاقة ارتباط قوية بين الدخل الشامل الآخر، حجم الشركة، نسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وإدارة الأرباح، وهذا يعني رفض فرض الدراسة، والذي مضمونه: "لا يوجد تأثير جوهري لبنود الدخل الشامل الآخر، حجم الشركة، ونسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على إدارة الأرباح".

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة، يمكن للباحثة تلخيص أهم التوصيات علي النحو التالي:
- توعية الإدارة المصرفية بالمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي في الأجل الطويل.
 - قيام مجلس معايير المحاسبة المصرية بالعمل علي إعادة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بالشكل الذي يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها المعلن عنها، كما من الضروري أن

يتم وضع ضوابط محاسبية خاصة بالمستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وكيفية معالجتها بحيث لا يترك خيار التقدير لإدارة الشركة، مع العمل علي إدخال تحسينات متتالية علي هذه المعايير لتتسق مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البيئة المصرية.

- وضع تشريعات جديدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية تهدف إلي توفير المزيد من الشفافية والإفصاح، والحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- إجراء دراسات مستقبلية لبحث العلاقة بين إدارة الأرباح ومتغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١ - الدوريات

١. سامي محمد أحمد غنيمي، ٢٠١١، "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص ٦٧-١.
٢. عبدالناصر ابراهيم نور، حنان العواودة، ٢٠١٥، "ادارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية - دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة"، بحث مقدم الي المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الفترة ما بين ٢٢- ٢٤/٤/٢٠١٥، جامعة العلوم التطبيقية - الاردن.
٣. علام حمدان، ٢٠١٢، "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٠)، العدد الأول، ص ٢٦٥ - ٣٠١.

٤. علي عبد الله أحمد شاهين، ٢٠١١، "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية"، كلية التجارة، المجلة العلمية لقسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، ص ص ١-٢٥.
٥. عماد زياد رمضان، ٢٠١٣، "تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية"، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص ٥٢٣-٥٤٥.

٢- الرسائل العلمية

١. خالد محمد اللوزي، ٢٠١٣، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، حيران، ص ص ١-١١٠.
٢. زهراء محمد محمد حسن، ٢٠١٥، أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، ص ص ١-١٤٤.
٣. شويكار محمد ناجى فؤاد منصور، ٢٠١٥، قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية -دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، ص ص ١-٢٣٩.
٤. طارق عبد المنعم راضي، ٢٠١٣، نموذج مقترح لتحجيم ممارسات إدارة الربح: مدخل سلوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.

٥. فواز سفير القثامي، ٢٠١٠م / ١٤٣١هـ، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

٤- التقارير والنشرات

١. التقرير الربع سنوي للبورصة المصرية، مركز معلومات البورصة المصرية، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
٢. التقرير السنوي للبورصة المصرية، مركز معلومات البورصة المصرية، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، ص ٣٣.
٣. النشرة السنوية للبورصة المصرية، مركز معلومات البورصة المصرية، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، ص ١٢.
٤. النشرة السنوية للبورصة المصرية، مركز معلومات البورصة المصرية، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
٥. النشرة اليومية للبورصة المصرية، مركز معلومات البورصة المصرية، في ١ ديسمبر ٢٠١٦.
٦. وزارة الإستثمار، معايير المحاسبة المصرية، يوليو ٢٠١٥، المعيار رقم (١) "عرض القوائم المالية".
٧. وزارة الإستثمار، معايير المحاسبة المصرية، يوليو ٢٠١٥، المعيار رقم (٢) "المخزون".
٨. وزارة الإستثمار، معايير المحاسبة المصرية، يوليو ٢٠١٥، المعيار رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".
٩. وزارة الإستثمار، معايير المحاسبة المصرية، يوليو ٢٠١٥، المعيار رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها".

١٠. وزارة الإستثمار، معايير المحاسبة المصرية، يوليو ٢٠١٥، المعيار رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

ثانياً: المراجع الأجنبية

(1) Books:

1. Mulford, c., and Comiskey E., 2005, Creative Cash Flow Reporting: Uncovering sustainable Financial Performance, John Wiley and Sons Newjersey.

(2) Periodicals:

1. Biddle , and Choi , 2006 , "Is Comprehensive Income Useful", Journal of Contemporary Accounting & Economics , Vol. 2 , P.1.
2. Dhaliwal , et al., 1999, " Is Comprehensive Income Superior to Net Income as a Measure of Firm Performance ? ", Journal of Accounting and Economics , Vol. 26, PP. 43 – 67.
3. Dechow, P.Saloan, and Sweeny, A., 1995, "Detecting Earnings Management", The Accounting Review, Vo.70, No.2, PP.193-225.
4. Healy, P.and James Wahlen, 1999, "Review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting", Accounting Horizons, Vol. 3, PP. 1–11.
5. Igor Goncharov and Allan Hodgson, 2011, "Measuring and Reporting Income in Europe", Journal of International Accounting, Vol.10, No.1, PP. 30-31.
6. Jones, J. Jennife, 1991. "Earning Management during Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, Vol. 29, No. 2, PP.193-228.
7. Khaled Jamal Jaarat, 2017, "The Impact of Other Comprehensive Income (OCI) on Financial Performance", Journal of Business Studies Quarterly, 2017, Vol. 8, No. 4, PP. 109-122.

8. Lin Wang and Rong Men, 2012, "Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management", Business Review International, Vol. 3, No. 1, PP. 93-101.
9. Lin Wang and Rong Men, 2013, "The Empirical Study on the Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management", Management & Engineering, No. 13, PP.1838-5745.
10. Michael, D. Akers, D. Jodi, B., 2007, "Earnings Management and its Implication", The CPA Journal, Available at: www.highbeam.com.
11. Schipper, K., 1989, "Commentary on Earnings Management", Accounting Horizons, Vol. 3, No. 4 (December), PP. 91–102.
12. Tammy Whitehouse, 2010, "Fair-Value Debate Spotlights Comprehensive Income", Accounting & Auditing, PP.30-31.
13. Tim V. Eaton, et al., 2013, "The Presentation of Other Comprehensive Income: FASB's Recent and Proposed Changes", The CPA Journal, March.
14. Trabelsi Slaheddine, 2015, "Impact of New UK Corporate Governance Code on Earnings Quality- Evidences from UK FTSE 350 Companies", Business and Economics Journal, Volume 6, Issue 2, PP. 1-5.

(3) Dissertations:

1. Mohammad Muflih Salem Alhadab, 2012, "Real and Accrual Earnings Management, Regulatory Environments, Audit Quality and IPO Failure Risk", Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, The University of Leeds, Leeds University Business School, Accounting and Finance Division, September, P.40.

(4) Other References:

1. Bagus Arief Hidayat, et al., 2016, " The Effect of Reported Comprehensive Income, Firm Size, Profitability and Leverage

- on Income Smoothing", Working Paper Series, This Paper is available at: <http://ssrn.com>, PP.1-25.
2. Basiruddin, 2011, "The Relationship Between Governance Practices, Audit Quality, and Earning Management: UK Evidence", Electronic Copy of this Paper is available at: <http://ssrn.com>, PP. 1-25.
3. Giovanni Fiori, Riccardo Tiscin, et al., 2011, "Other Comprehensive Income and Its Determinants in Continental Europe", <http://ssrn.com/abstract=1987820>, December, PP.1-34.
4. Kin Lo, et al., 2016, "Earnings management and annual report readability", available at internet on site: <http://ssrn.com/abstract=2848537>, October, PP.1-16.
5. Kiridaran, Robert Mathieu, Mohamed Shehata, 2008, "Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada-Evidence from Adoption of SFAS 130", Working Paper, Electronic copy of this paper available at; <http://ssrn.com> , PP.1-37.
6. May Xiaoyan, David B. Smith, Emre Unlu, 2017, "Does the Variability of Other Comprehensive Income Play a Role in the Determination of Cost of Debt, Capital Structure and Credit Ratings?", Working Paper Series, This Paper is available at: <http://ssrn.com> . PP. 1-45.
7. http://www.mubasher_info/markets/EGX/indices/BAN
8. <http://www.egx.com.eg/arabic/MarketWatchSectors.aspx>

ملاحق الدراسة

قائمة بأسماء البنوك المدرجة بالبورصة المصرية والتي تمثل عينة الدراسة

مسلسل	أسم البنك
١	البنك المصري لتنمية الصادرات
٢	بنك كريدي اجريكول مصر
٣	بنك البركة مصر
٤	بنك فيصل الإسلامي المصري
٥	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٦	بنك قطر الوطني الأهلي
٧	بنك الاتحاد الوطني — مصر
٨	البنك التجاري الدولي — مصر
٩	بنك أبو ظبي الإسلامي — مصر
١٠	البنك المصري الخليجي
١١	بنك الكويت الوطني — مصر
١٢	بنك قناة السويس
١٣	بنك التعمير والاسكان

المصدر: <http://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/BAN>

